

متمم الاجرومية

في علم النحو

تأليف

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن

الطرابلسي المغربي

المعروف بالحطاب الرعيني

(المتوفى: ٩٥٤هـ)

ضبطه ورتبه

أبو حمزة إبيس العريضي

(الطبعة الأولى)

* ملاحظة: هذه النسخة خاصة بالهاتف المحمول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه مقدمة في علم العربية، متممة لمسائل الأجرومية،
تكون واسطةً بينها وبين غيرها من المطولات، نفع الله بها كما
نفع بأصلها في الحياة وبعد الممات، إنه قريب مجيب الدعوات.

الكلام وما يتألف منه

• الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

وأقل ما يتألف من اسمين نحو: زيد قائم أو من فعل
واسم نحو: قام زيد.

• والكلمة: قول مفرد.

وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

• فالاسم يعرف بالإسناد إليه، وبالحفـض وبالتنوين
وبدخول الألف واللام وحروف الحـفـض.

● والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث وهو

ثلاثة أنواع:

○ ماضٍ: ويعرف بتاء التأنيث الساكنة نحو: قامت

وقعدت، ومنه نعم وبئس وليس وعسى على الأصح.

○ ومضارع: ويعرف بدخول لم عليه نحو لم يقم، ولا بد في

أوله من إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة والنون والياء

والتاء، يجمعها قولك: نأيت؛ ويضم أوله إذا كان ماضيه

على أربعة أحرف؛ دحرج يُدحرج، أكرم يُكرم وفرّح

يُفرّح، وقاتل يُقاتل؛ ويفتح فيما سوى ذلك، نحو نصر

ينصر، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج.

○ وأمر: ويعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة

المؤنثة نحو: قومي واضربي، ومنه هاتِ وتعالِ على

الأصح.

• والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل
ك **هل** و**في** و**لم**.

باب الإعراب والبناء

• الإعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.

وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم.
فللأسماء من ذلك (الرفع والنصب والخفض) ولا جزم
فيها، وللأفعال من ذلك (الرفع والنصب والجزم) ولا
خفض فيها.

• والبناء: لزوم أواخر الكلم حركةً أو سكوناً.
وأنواعه أربعة: (ضم وفتح وكسر وسكون).

• والاسم ضربان:

○ معرب: وهو الأصل، وهو: ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه إما لفظاً: كزيد عمرو، وإما تقديراً: نحو: موسى والفتى.

○ ومبني: وهو الفرع وهو: ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ك: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصولات، وأسماء الأفعال.

فمنه ما يبنى على السكون ك(كَمْ)، ومنه ما يبنى على الفتح ك(أَيْنَ)، ومنه ما يبنى على الكسر ك(أَمْسِ)، ومنه ما يبنى على الضم ك(حَيْثُ).

والأصل في المبني أن يبنى على السكون.

• الفعل ضربان:

مبنى وهو الأصل، ومعرب وهو الفرع.

● والمبني نوعان:

○ أحدهما: الفعل الماضي، وبناءؤه على الفتح إلا إذا اتصلت به واو الجماعة فيضم، نحو: ضَرَبُوا، أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن، نحو: ضَرَبْتُ وضرَبْنَا.

○ والثاني: فعل الأمر، وبناءؤه على السكون نحو: اضْرِبْ واضرِبْنِ، إلا إذا اتصل به ضمير تشنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون، نحو: اضربا واضرَبوا واضرِبِي، إلا المعتل فعلى حذف حرف العلة، نحو: اخشَ واغزُ وارمِ.

● والمعرب من الأفعال الفعل المضارع، بشرط ألا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو: يضربُ ويخشَى.

فإن اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو:
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإن اتصل به نون التوكيد
المباشرة بني على الفتح نحو: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].
وإنما أعرب المضارع لمشابهته الاسم.
○ وأما الحروف فمبنية كلها.

باب معرفة علامات الإعراب

* للرفع أربع علامات: الضمة وهي الأصل، والواو
والألف والنون، وهي نائبة عن الضمة.

○ فأما الضمة: فتكون علامة الرفع في أربعة مواضع:

في الاسم المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف نحو: ﴿وَإِذْ
قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى﴾ [البقرة: ٥٤].

وفي جمع التكسير منصرفاً كان أو غير منصرف نحو:

﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى﴾ [الشعراء: ٦١]، ﴿وَمَسَلِكُنْ تَرْضَوْنَهَا﴾
[التوبة: ٢٤]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢].

وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ
الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المتحنة: ١٢]، ﴿وَأُوْكَتِ الْأَحْمَالُ﴾ [الطلاق: ٤].

وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء نحو:
﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [الأنعام: ٨٣]، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ
دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥].

○ وأما الواو: فتكون علامة الرفع في موضعين:

في جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ
الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿إِن يَكُن مِّنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾
[الأنفال: ٦٥].

وفي الأسماء الستة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك،
وهنوك، وذو مال نحو: ﴿قَالَ أَبُوهُم﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿إِذْ قَالُوا
لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وجاء حموك
وهذا فوك وهنوك؛ ﴿وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٦٨].

○ وأما الألف: فتكون علامة للرفع في المنى وما حمل عليه، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

○ وأما النون: فتكون علامة للرفع الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشية، نحو ﴿وَالْتَجَمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، أو ضمير جمع المذكر، نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٧٣].

*** وللنصب خمس علامات:** الفتحة وهي الأصل، والألف والكسرة والياء وحذف النون وهي نائبة عن الفتحة.

○ فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:
في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ﴾ [البقرة: ٥١].

وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو:
﴿وَتَرَى الْجِبَالَ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ﴾ [الفتح:
٢٠]، ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى﴾ [النور: ٣٢].

وفي المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء
نحو: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ [الحج: ٣٧].

○ وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الستة، نحو: ﴿مَا
كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَنَحْفُظُ أَخَانَا﴾
[يوسف: ٦٥]، وقولك: رأيت حماك وهناك، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤].

○ وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في
جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾
[الأنعام: ١]، ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

○ وأما الياء فتكون علامة للنصب في موضعين:

في المثنى وما حمل عليه نحو: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة:
١٢٨]، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ﴿رَبَّنَا آمَنَّا آثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه، نحو: ﴿نُنَجِّي
الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، نحو: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾
[الأعراف: ١٤٢].

○ وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال التي
رَفَعُهَا بثبات النون، نحو: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف:
٢٠]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ولن تقومي.

* وللخفض ثلاث علامات: الكسرة وهي الأصل،
والياء والفتحة وهما فرعان نائبتان عن الكسرة.

○ فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاث مواضع:
في الاسم المفرد المنصرف نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛
﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥].

وفي جمع التكسير المنصرف نحو: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧].
وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه، نحو: ﴿وَقُلْ
لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النور: ٣١]، ومررت بأولاتِ الأحمال.

○ وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

في الأسماء الستة، نحو: ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]،
﴿كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، ومررت بحميك
وفيك وهنيك؛ ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦].

وفي المثني وما حمل عليه، نحو: ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ
الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، ومررت باثنين واثنتين.

وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾
[النور: ٣١]، ونحو: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤].

○ وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا
ينصرف مفردا كان نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾
[النساء: ١٦٣]، ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، أو جمع
التكسير نحو: ﴿مِن مَّحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [سبأ: ١٣]، إلا إذا
أضيف، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، أو أدخلت
عليه (ال)، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

* وللجزم علامتان: السكون وهو الأصل، والحذف وهو نائب عنه.

○ فأما السكون فيكون علامة لجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل بآخره شيء، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) [الإخلاص: ٣-٤].

○ وأما الحذف فيكون علامة للجزم:

في الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره حرف علة، وحروف العلة: الألف والواو والياء، نحو: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (التوبة: ١٨)، ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨].

وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون، نحو: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾ [التحریم: ٤]، ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ [القصص: ٧].

فصل

جميع ما تقدم من المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف.

*** فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع:** الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون.

وخرج من ذلك ثلاثة أشياء:

١- الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير، فإنه يخفض بالفتحة ما لم يضاف أو تدخل عليه (ال).

٢- وجمع المؤنث السالم وما حمل عليه فإنه ينصب بالكسرة.

٣- والفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره وقد تقدمت أمثلة ذلك.

* والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: المثني وما حمل عليه، وجمع المذكر السالم وما حمل عليه، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة.

○ فأما المثني: فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، وألحق به: (اثنان واثنتان وثلثان) مطلقا، و(كلا وكتلتا) بشرط إضافتهما إلى الضمير، نحو: جاءني كلاهما وكتلتهما، ورأيت كليهما وكتليهما، ومررت بكليهما وكتليهما.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة، وكان إعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو: جاءني كلا الرجلين وكتلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكتلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكتلتا المرأتين.

○ أما جمع المذكر السالم: فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

وَأَلْحَقَ بِهِ: أَلُوا وَعَالَمُونَ وَعَشْرُونَ - وما بعده من العقود إلى تسعين-، وَأَرْضُونَ وَسَنُونَ وَبَابُهُ؛ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَعَلِيُونَ، نَحْوُ: ﴿وَلَا يَأْتِي أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١]، ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿شَغَلْتَنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَى أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿لَفِي عَالِيَيْنَ ﴿١٨﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُونَ﴾ [المطففين: ١٩].

○ أما الأسماء الستة: فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء، بشرط:

١- أن تكون مضافة؛ فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة، نَحْوُ: ﴿وَلَهُوَ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُ وَآبَاءً﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتٌ أُخُ﴾ [النساء: ٢٣].

٢- وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم؛ فإن أضيفت للياء أعربت بحركات مقدرّة على ما قبل الياء نحو: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [ص:٢].

٣- وأن تكون مكبرة، فإن صغرت، أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هذا أُبَيْك.

٤- وأن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت، أعربت إعراب المثني والمجموع.

والأفصح في (الهن) النقص أي حذف آخره، والإعراب بالحركات على النون، نحو هذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك؛ ولهذا لم يعده صاحب الأجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة.

○ أما الأمثلة الخمسة: فهي كل فعل اتصل به ضمير ثنية، نحو: يفعلان وتفعلان، أو ضمير جمع، نحو: يفعلون وتفعلون، أو ضمير المؤنثة، نحو: تفعلين.

فإنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجرم بحذف النون.

تنبيه: علم مما تقدم أن علامات الإعراب أربعة عشرة،
منها أربعة أصول: الضمة للرفع، والفتحة للنصب،
والكسرة للجرح، والسكون للجزم.

وعشرة فروع نائية عن هذه الأصول: ثلاثة تنوب عن
الضمة، وأربع عن الفتحة، واثنان عن الكسرة، وواحدة
عن السكون.

وأن النيابة واقعة في سبعة أبواب:

الأول: باب ما لا ينصرف.

الثاني: باب جمع المؤنث السالم.

الثالث: باب الفعل المضارع المعتل الآخر.

الرابع: باب المثني.

الخامس: باب جمع المذكر السالم.

السادس: باب الأسماء الستة.

السابع: باب الأمثلة الخمسة.

فصل في المقصور والمنقوص

تقدر الحركات الثلاث:

في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي وابني.

وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو: الفتى،
والمصطفى، وموسى، وحبلى، ويسمى مقصوراً.

وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء
لازمة مكسور ما قبلها، نحو: القاضي والداعي والمرتقي؛
ويسمى منقوصاً نحو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]،
﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [القمر: ٨]، وتظهر فيه الفتحة لخفتها
نحو: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: زيد
يخشى، لن يخشى. وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل
بالواو وبالياء نحو: يدعو ويرمي، وتظهر الفتحة نحو: لن
يدعو ولن يرمي؛ والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم.

فصل في موانع الصرف:

الاسم الذي لا ينصرف: ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام علتين.

والعلل التسع هي:

الجمع، ووزن الفعل، والعدل، والتأنيث، والتعريف،
والتركيب، والألف والنون الزائدتان، والعجمة، والصفة.

يجمعها قول الشاعر:

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة

ركب وزد عجمةً فالوصفُ قد كمالا

* فالجمع: شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع،

وهي صيغة مفاعل نحو: مساجد، ودراهم، وغنائم؛

ومفاعيل نحو: مصابيح ومحاريب ودنانير، وهذه العلة

الأولى من علتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف

وحدها وتقوم مقام علتين.

*** وأما وزن الفعل:** فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاصٍ بالفعل كـ: شَمَّرَ بتشديد الميم، وُضِرَبَ بالبناء للمفعول، وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمي بشيء من ذلك.

أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كـ: أحمد ويزيد وتغلب وترجس.

*** وأما العدل:** فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية:

إما تحقيقاً كـ: (آحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورُباع ومربع) وهكذا إلى العشرة فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة؛ فأصل (جاء القوم آحاداً): (جاءوا واحداً واحداً)؛ وكذا أصل (موحد)، وأصل (جاء القوم مثنى)، (جاءوا اثنين اثنين)، وكذا الباقي.

وإما تقديراً كالأعلام التي على وزن فَعَلَ كعمر وزفر وزحل، فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة

ظاهرة غير العلمية قدروا فيها العدل، وأنها معدولة عن
عامر وزافر وزاحل.

*** وأما التأنيث:** فهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف،
وتأنيث بالتاء، وتأنيث بالمعنى.

○ فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقاً سواء كانت
مقصورة ك: حبلى ومرضى وذكرى؛ أو كانت ممدودة ك:
صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء، وهذه العلة هي الثانية
من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها
وتقوم مقام العلتين.

○ وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان
علماً لمذكر ك: طلحة، أو مؤنث ك: فاطمة.

○ وأما التأنيث المعنوي فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع
العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم:
زائداً على ثلاثة أحرف ك: سعاد.

أو ثلاثياً محرك الوسط ك: سَقَر.

أو ساكن الوسط أعجمياً ك: جُور.

أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد.

فإن لم يكن شيء من ذلك كهند، ودعد، جاز الصرف

وتركه وهو الأحسن.

***أما التعريف:** فالمراد به العلمية وتمنع الصرف مع وزن

الفعل، ومع العدل، ومع التأنيث كما تقدم ومع التركيب

المزجي، ومع الألف والنون، ومع العجمة كما سيأتي.

***وأما التركيب:** فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير

(ويه) ك: بعلبك وحضرموت، فلا يمنع الصرف إلا مع

العلمية.

***وأما الألف والنون الزائدتان:** فيمنعان الصرف مع

العلمية ك: عمران وعثمان، ومع الصفة بشرط ألا تقبل

التاء ك: سكران.

***وأما العجمة:** فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية ك: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم أجمعين؛ يشترط فيها:

أن يكون علما في العجمية، ولذلك صرف لجام ونحوه.

وأن يكون زائداً على الثلاثة فلذلك صرف نوح ولوط.

***وأما الصفة:** فتمنع مع ثلاثة أشياء:

○ مع العدل كما تقدم في مشى وثلاث.

○ ومع الألف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن

فعلان بفتح الفاء، ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة نحو:

سكران فإن مؤنثه سكرى، ونحو: ندمان منصرف؛ لأن

مؤنثه ندمانة إذا كان من المنادمة.

◦ ومع وزن الفعل بشرط أن يكون على وزن أفعل وألا يكون مؤنثه بالتاء، نحو: أحمر فإن مؤنثه حمراء، ونحو: أرمل منصرف لأن مؤنثه أرملة.

***تنبيه:** يجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع: ﴿سَلْسِلًا﴾ [الإنسان: ٤]، ﴿قَوَارِيرًا﴾ ﴿١٥﴾ ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥] - [١٦]، ولضرورة الشعر.

باب النكرة والمعرفة

الاسم ضربان:

***أحدهما: النكرة:** وهي الأصل، وهي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر ك: رجل، وفرس، وكتاب.

وتقريبها إلى الفهم أن يقال: النكرة كل ما صح دخول الألف واللام عليه ك: رجل وامرأة وثوب، أو وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه ك: ذي بمعنى صاحب.

***والضرب الثاني: المعرفة:** وهي ستة أنواع: المضمَر وهو أعرفها، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المعرفة بالأداة، والسادس ما أضيف إلى واحد منها، وهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم، ويستثنى مما ذكر: اسم (الله) تعالى فإنه علم وهو أعرف المعارف بالإجماع.

بيان المضمَر وأقسامه

المضمَر والضمير: اسمان لما وضع لمتكلم كـ: (أنا) أو مخاطب كـ: (أنت) أو غائب كـ: (هو)؛ وينقسم إلى مستتر وبارز.

***فالمستتر:** ما ليس له صورة في اللفظ، وهو:

○ إما مستتر وجوباً: كالمقدر في فعل أمر الواحد المذكر كـ: اضرب، وفي المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كـ: تقوم، وتضرب؛ وفي المضارع المبدوء بالهمزة كـ: أقوم، وأضرب؛ أو بالنون كـ: نقوم، ونضرب.

◦ وإما مستتر جوازاً كالمقدر في نحو: زيد يقوم، وهند تقوم.

ولا يكون المستتر إلا ضمير رفع إما فاعلاً أو نائب الفاعل.

*والبارز: ما له صورة في اللفظ وينقسم إلى متصل ومنفصل.

◦ فالمتصل: هو الذي لا يفتح به النطق ولا يقع بعد (إلا)، كطاء قمتُ، وكاف أكرمك.

◦ والمنفصل: هو ما يفتح به النطق ويقع بعد (إلا) نحو أن تقول: أنا مؤمن، وما قام إلا أنا.

● وينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور.

فالمرفوع نحو: ضربتُ وضربنا وضربتَ وضربتِ
وضربتما وضربتم وضربتن وضربا وضربوا
وضربتُ وضربتا وضربن.

والمنصوب نحو: أكرمني وأكرمنا وأكرمك وأكرمك
وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن وأكرمه وأكرمها وأكرمها
وأكرمهم وأكرمهن.

والمجرور كالمنصوب إلا أنه إذا دخل عليه عامل الجر،
تتميز به نحو: مررت بي ومررت بنا.

● وينقسم المنفصل إلى مرفوع ومنصوب:

فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي أنا ونحن وأنت وأنت
وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن.

فكل واحد من هذه الضمائر إذا وقع في ابتداء الكلام فهو
مبتدأ نحو: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿وَنَحْنُ
الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، و﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠].

والمنصوب اثنتا عشرة كلمة وهي: إياي وإيانا وإياك وإياك وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن؛ فهذه الضمائر لا تكون إلا مفعولاً به نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

*** تنبيه:** متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً فلا يجوز أن يؤتى به منفصلاً، فلا يقال في قمتُ، قام أنا، ولا في أكرمك أكرم إياك؛ إلا نحو: سَلِّنيهِ وَكُنْتَهُ، فيجوز الفصل أيضاً نحو: سلني إياه وكنت إياه.

وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها الإعراب.

فصل: العلم

العلم نوعان:

*** شخصي:** وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره ك: زيد وفاطمة ومكة وشذقم وقرن.

***وجنسي:** وهو ما وضع لجنس من الأجناس، ك: أسامة
للأسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب.

وهو في المعنى كالنكرة؛ لأنه شائع في جنسه، فتقول لكل
أسد رأيته: هذا أسامة مقبلاً.

***وينقسم العلم أيضاً إلى:** اسم وكنية ولقب.

○ فالاسم: كما مثلنا ك: زيد وأسامه.

○ والكنية: ما صدر بـ(أب) أو (أم)، ك: أبي بكر وأم

كلثوم وأبي الحارث للأسد وأم عريط للعقرب.

○ واللقب: ما أشعر برفعة مسماه ك: زين العابدين، أو

بضعته ك: بطة وأنف الناقة.

***وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في**

الأفصح، نحو: جاء زيد زين العابدين، ويكون اللقب تبعاً

للإسم في إعرابه، إلا إذا كانا مفردين فيجب إضافة الاسم

للقب، نحو: سعد كرز.

ولا ترتيب بين الكنية والاسم، ولا بين الكنية واللقب.
*وينقسم العلم أيضاً إلى مفرد ومركب.

○ فالمفرد ك: زيد وهند.

○ والمركب ثلاثة أقسام:

مركب إضافي ك: عبد الله وعبد الرحمن، وجميع الكنى.

ومركب مزجي ك: بعلبك وحضر موت وسيبويه.

ومركب إسنادي ك: كَبْرَقَ نَحْرُهُ وشَابَ قرناها.

فصل: أسماء الإشارة

اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه وهو: (ذا) للمفرد المذكر و(ذِي وَذِهِ وَتِي وَتِهِ وَتَا) للمفرد المؤنث، و(ذَان) للمثنى المذكر في حالة الرفع و(ذَيْن) في حالة النصب والجر، و(تَان) للمثنى المؤنث في حالة الرفع و(تَيْن) في حالة النصب والجر، وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً (أولاء) بالمد عند الحجازيين وبالقصر عند التميميين.

ويجوز دخول (ها) التنبيه على أسماء الإشارة نحو: (هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء).

وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقت اسم الإشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب، نحو: (ذاك وذاكٍ وذاكما وذاكم وذاكن).

ويجوز أن تزيد قبلها لاماً نحو: (ذلك وذلِكَ وذلِكما وذلِكم وذلِكن).

ولا تدخل اللام في المثنى ولا في الجمع في لغة من مده، وإنما تدخل فيهما حالة البعد الكاف، نحو: (ذانكما وتانكما وأولئك)، وكذلك على المفرد إذا تقدمته (ها) التنبيه، نحو: (هذا)، فيقال في حالة البعد (هذاك).

ويشار إلى المكان القريب بـ(هنا) أو (هاهنا) نحو: ﴿إِنَّا هَلْهُنَا قَعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وإلى المكان البعيد بـ(هناك أو هنالك أو ههنا أو ههنا أو ههنا أو ههنا) نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠].

فصل في الاسم الموصول

الاسم الموصول: هو ما افتقر إلى صلة وعائد، وهو ضربان: نص ومشارك.

*فالنص ثمانية أفاظ: الذي للمفرد المذكر، والتي للمؤنث، واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث في حالة الرفع، واللذين واللتين في حالة النصب والجر، والألى والذين - بالياء مطلقاً - لجمع المذكر، وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع، واللائي واللاتي ويقال اللواتي لجمع المؤنث وقد تحذف ياءها، نحو: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُو﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنْ الْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

***والمشترك ستة ألفاظ:** (مَنْ وما وأيِّ وال وذو وذا)،

فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى وللمجموع المذكر من ذلك والمؤنث.

○ وتستعمل (مَنْ) للعاقل، و(ما) لغير العاقل، تقول في (مَنْ): يعجبني من جاءك ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاءتاك ومن جاءوك ومن جئتك؛ وتقول في (ما) جواباً لمن قال: اشتريت حماراً أو آتاناً أو حمارين أو أتانين أو حمرا أو آتناً: يعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتها وما اشتريتهم وما اشتريتهن.

وقد يعكس ذلك فتستعمل (من) لغير العاقل نحو:
﴿فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥]، وتستعمل (ما) للعاقل نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْهِ﴾ [ص: ٧٥].

والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره، تقول في (أي):
يعجبني أيُّ قام وأيُّ قامت وأيُّ قاما وأيُّ قامتا وأيُّ قاموا
وأيُّ قمن، سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا.

○ وأما (ال) فإنها تكون اسما موصولا إذا دخلت على اسم
الفاعل أو على اسم المفعول ك: الضارب والمضروب أي
الذي ضَرَب والذي ضُرِب، ونحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ
وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]، ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾
﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦]،

○ وأما (ذو) فخاصة بلغة طيء تقول جاءني ذو قام وذو
قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن.

○ وأما (ذا) فشرط كونها موصولا:

١- أن تتقدم عليها (ما) الاستفهامية، نحو: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾
[البقرة: ٢١٥]، أو (من) الاستفهامية، نحو: من ذا جاءك؟

٢- وألا تكون ملغاة بأن يقدر تركيبها مع (ما) نحو: ماذا صنعت؟ إذا قدرت (ماذا) اسما واحدا مركباً.

وتفتقر الموصولات كلها إلى صلة متأخرة عنها وعائد.

***والصلة:** إما جملة أو شبهها.

● فالجملة:

○ ما تركيب من فعل وفاعل، نحو: جاء الذي قام أبوه؛
وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ﴾

[الزمر: ٧٤].

○ أو من مبتدأ وخبر، نحو: جاء الذي أبوه عندك؛ وقوله
تعالى: ﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبا: ٣].

● وشبه الجملة ثلاثة أشياء:

○ أحدها الظرف، نحو: جاء الذي عندك، وقوله تعالى:
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

○ وثانيها: الجار والمجرور، نحو: جاء الذي في الدار؛
﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٤]، ويتعلق الظرف
والجار والمجرور إذا وقع صلة بفعل محذوف وجوباً تقديره
استقر.

○ والثالث: الصفة الصريحة، والمراد بها اسم الفاعل واسم
المفعول، وتختص بالألف واللام كما تقدم.

***والعائد:** ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية
والجمع، والتذكير والتأنيث كما تقدم في الأمثلة المذكورة.

وقد يحذف، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ
عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، أي: الذي هو أشد، ونحو:

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩]، أي

الذي تسرونه والذي تعلنونه؛ ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا
تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: مما تشربون منه.

فصل في المعرف بالأداة

وأما المعرف بالأداة: فهو المعرف بالألف واللام، وهي

قسمان: عهدية وجنسية.

* والعهدية:

○ إما للعهد الذكري، نحو: ﴿فِي رُجَاةٍ طُورِ الزُّجَاةِ﴾ [النور: ٣٥].

○ والعهد الذهني، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

○ وللعهد الحضوري، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

* والجنسية:

○ إما لتعريف الماهية، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ

حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

○ وإما لاستغراق الأفراد، نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

○ أو لاستغراق خصائص الأفراد، نحو: أنت الرجل علماً.

* وتبدل لام آل ميمًا في لغة حمير.

فصل التعريف بالإضافة إلى المعرفة

وأما المضاف إلى واحد من هذه الخمسة، فنحو: غلامي، وغلارك، وغلاركه، وغلارك زك، وغلارك هذا، وغلارك الذي قام أبوه، وغلارك الرجل.

باب المرفوعات من الأسماء:

المرفوعات عشرة وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم (كان) أخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم الحروف المشبهة بـ(ليس)، وخبر (إن) وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل.

باب: الفاعل

الفاعل: هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما في تأويل الفعل، وهو على قسمين ظاهر ومضمّر.

***فالظاهر:** نحو: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿قَالَ﴾

رَجُلَانِ ﴿[المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿يَوْمَ﴾

يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[المطففين: ٦]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ

الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤].

***والمضمر:** نحو: قولك ضربت وضربنا إلى آخره، كما

تقدم في فصل المضمر.

***والذي في تأويل الفعل:** نحو: أقائم الزيدان؛

و﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨].

***وللفاعل أحكام:**

○ منها: أنه لا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة.

فإن ظهر في اللفظ نحو: قام زيد والزيدان قاما، فذاك،

وإلا فهو مستتر، نحو: زيد قام.

○ ومنها: أنه لا يجوز تقدمه على الفعل.

فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، ويكون المقدم إما مبتدأً، نحو: زيد قام، وإما فاعلاً بفعلٍ محذوف، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ.

○ ومنها: أن فعله يوحد مع تشنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده.

فتقول: قام الزيدان وقام الزيدون، كما تقول: قام زيد؛ قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّبُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، وتسمى لغة أكلوني البراغيث، لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم، ومنه الحديث:

"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار"، والصحيح أن الألف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وأن الفاعل ما بعدها.

○ ومنها انه يجب تأنيث الفعل بقاء ساكنة في آخر الماضي، وبقاء المضارعة في أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث، نحو: قامت هند وتقوم هند.

ويجوز ترك التاء إذا كان الفاعل مجازي التأنيث، نحو: طلع الشمس، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

وحكم المشى والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد، فتقول: قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمتان وقامت المسلمات.

وأما جمع التكسير فحكمه حكم المجازي التأنيث، تقول: قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود.

○ ومنها أن الأصل فيه أن يلي فعله ثم يذكر المفعول نحو:

﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦].

وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول على الفاعل جوازاً

نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ عَالٍ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ووجوباً

نحو ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ

رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً نحو:

﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]، ووجوباً نحو:

﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، لأن اسم

الاستفهام له صدر الكلام.

باب: المفعول الذي لم يسم فاعله

هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، وأقيم هو

مقامه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن

كان فضلة.

◦ فلا يجوز حذفه، ولا تقديمه على الفعل.

◦ ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثاً نحو: **ضُرِبَتْ** هندٌ

ونحو: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١].

◦ ويجب ألا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنى

أو مجموعاً نحو: **ضَرَبَ** الزيدان و**ضَرَبَ** الزيدون.

ويسمى أيضاً النائب عن الفعل وهذه العبارة أحسن

وأخصر.

ويسمى فعلة الفعل المبني للمفعول والفعل المبني

للمجهول والفعل الذي لم يسم فاعله.

* فإن كان الفعل ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره،

وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو:

ضَرَبَ زيدٌ، و**يُضَرَبُ** زيدٌ.

فإن كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو:

تُعَلِّمُ، و**تُضَوِّرُ**.

وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه نحو:
انطَلَقَ واستُخْرِجَ.

وإن كان الماضي معتل العين فلك كسر فائه فتصير عينه
ياءً نحو: قِيلَ وبيِعَ، ولك إشمام الكسرة الضمة وهو خلط
الكسرة بشيء من صوت الضمة، ولك ضم الفاء فتصير
عينه واواً ساكنة نحو: قُولٌ وُبِوعٌ.

* والنائب عن الفاعل على قسمين: ظاهر ومضمَر.

فالظاهر نحو: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنَ﴾ [الانشقاق: ٢١]، ﴿ضُرِبَ

مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿قُتِلَ

الْحَرِصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

والمضمَر نحو: ضُرِبَتْ، وضرِبْنَا وضرِبْتَ إلى آخر ما تقدم.

* لكن يبنى الفعل للمفعول وينوب عن الفاعل واحد

من أربعة:

الأول: المفعول به كما تقدم.

الثاني: الظرف نحو: جُلسَ أَمَامَكَ، وَصِيمَ رَمْضَانَ.

والثالث: الجار والمجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي

أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

والرابع: المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده غالباً.

وإذا كان الفعل متعدياً لاثنين جعل أحدهما نائباً عن

الفعل وينصب الثاني نحو: أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا.

باب: المبتدأ والخبر

المبتدأ هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.

وهو قسمان: ظاهر ومضمَر.

فالمضمَر أنا وأخواته التي تقدمت في فصل المضمَر.

والظاهر قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع سد مسد
الخبر.

فالأول: نحو: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

والثاني: هو اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما
نفي أو استفهام نحو: أقائم زيد؟ وما قائم الزيدان، وهل
مضروب العمران؟ وما مضروب العمران.

* ولا يكون المبتدأ نكرةً إلا بمسوغ، والمسوغات كثيرة:
○ منها: أن يتقدم على النكرة نفي، أو استفهام نحو: ما رجلٌ
قائم، وهل رجلٌ جالس؟ ﴿أَأَلَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].
○ ومنها أن تكون موصوفة نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ
مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

○ ومنها أن تكون مضافة نحو: "خمسُ صلواتٍ كتبهن الله".

○ ومنها أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدمين على
النكرة نحو: عندك رجلٌ، وفي الدار امرأةٌ، ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا
مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

* وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن والفعل نحو: ﴿وَأَنَّ
تَصَوْمُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: صومكم خير لكم.
* والخبر هو الجزء الذي يتمم به الفائدة مع مبتدأ.
وهو قسمان: مفرد وغير مفرد.

فالمفرد: نحو: زيدٌ قائمٌ، والزيدان قائمان، والزيدون
قائمون، وزيد أخوك.
وغير المفرد:

إما جملة اسمية، نحو: زيدٌ جاريتُهُ ذاهبةٌ، وقوله تعالى:
﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وإما جملة فعلية، نحو: زيد قام أبوه؛ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢].

وأما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور.

فالظرف، نحو: زيدٌ عندك، والسفرُ غداً؛ ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

والجار والمجرور، نحو: زيدٌ في الدار؛ ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٥].

ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً تقديره: كائنٌ أو مستقرٌ.

ولا ينجر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم؛ وإنما ينجر به عن المعاني نحو: الصومُ اليومَ، والسفرُ غداً وقولهم: (الليلةُ الهلالُ) مؤول.

ويجوز تعدد الخبر نحو: زيد كاتبٌ وشاعرٌ؛ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾

﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالَ لَمَّا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ [البروج: ١٤-١٦].

وقد يتقدم على المبتدأ جوازاً نحو: في الدار زيدٌ، ووجوباً

نحو: أين زيدٌ؟ وإنما عندك زيدٌ؛ ﴿أُمَّ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾

[محمد: ٢٤]، وفي الدار رجلٌ.

وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً، نحو: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ

مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون.

ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، أي لولا أنتم موجودون؛ وبعد القسم

الصريح نحو: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

[الحجر: ٧٢]، أي لعمرك قسمي؛ وبعد واو المعية نحو: كل

صانع وما صنع أي: مقرونان؛ وقبل الحال التي لا تصلح

أن تكون خبراً، نحو: ضربي زيدا قائماً، أي إذا كان قائماً.

باب: العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وتسمى النواسخ؛ ونواسخ الإبتداء هي ثلاثة أنواع:

الأول: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس، وأفعال المقاربة.

والثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها ولا التي تنفي الجنس.

والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً وهو ظن وأخواتها.

فصل: كان وأخواتها

فأما كان وأخواتها: فإنها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها، تنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها.

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو: كان، أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس.

نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]،
﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُوا
سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾ [النحل: ٥٨]

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي
أو دعاء، وهو أربعة: زال، وفتى، وبرح، وانفك.

نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ
عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقول الشاعر:

صاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَالِ ذَاكِرِ الْـ

موت فَنَسِيَانِهِ ضَالَالِ مَبِينِ

وقوله:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارِ مِيَّ عَلَى الْبَلِي

وَلَا زَالِ مِنْهَا لَبَجْرَعَائِكَ الْقَطْرُ

والثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما
المصدرية الظرفية وهو: دام.

نحو: ما دمت حياً؛ وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر
بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف
وهو المدة.

* ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين
اسمها، نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:
[٤٧]، وقول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم

فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ

ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن إلا ليس، ودام كقولك:
عالمًا كان زيد.

* ولتصارييف هذه الأفعال من المضارع والأمر والمصدر
واسم الفاعل ما للماضي من العمل، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا
مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

* وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية عن الخبر
نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي وإن حصل؛
﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:
١٧]، أي: حين تدخلون في الصباح، وحين تدخلون في
المساء؛ إلا زال وفتى وليس فإنها ملازمة للنقص.

وتختص كان بجواز زيادتها بشرط أن تكون بلفظ الماضي
وأن تكون في حشو الكلام، نحو: ما كان أحسن زيدا.
وتختص أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها وذلك
كثير بعد لو، وإن الشرطيتين كقوله ﷺ: "التمس ولو خاتما
من حديد"، وقولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير
وإن شراً فشر".

وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مریم: ٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

فصل: في الحروف المشبهة بليس

وأما الحروف المشبهة بـ(ليس) فأربعة: ما، ولا، وإن، ولات.

* فأما (ما): فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط:

ألا تقترن بـ(إن).

ولا يقترن خبرها بـ(إلا).

وألا يتقدم خبرها على اسمها، ولا معمول خبرها على اسمها، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

فالمستوفية هذه الشروط نحو: ما زيدٌ ذاهباً؛ وكقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾

[المجادلة: ٢].

فإن اقترنت بـ(إن) الزائدة بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم.

وكذا إذا اقترن خبرها بـ(إلا)، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وكذا إن تقدم خبرها على اسمها، نحو: ما قائم زيد.

أو تقدم معمول الخبر وليس ظرفاً، نحو: ما طعامك زيد أكل؛ فإن كان ظرفاً، نحو: ما عندك زيد جالساً، أو جاراً ومجروراً، نحو: ما في الدار زيد جالساً، لم يبطل عملها.

وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط المذكورة.

* وأما (لا): فتعمل عمل ليس أيضاً عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة في (ما)، وتزيد بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا رجل أفضل منك؛ وأكثر عملها في الشعر.

* وأما (إن): فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المذكورة في (ما)، سواء كان اسمها معرفة أو نكرة، نحو: إن زيداً قائماً، وسُمع من كلامهم: إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية.

* وأما (لات): فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين، وبأن يحذف اسمها أو خبرها؛ والغالب حذف الاسم، نحو: ﴿فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أي: ليس الحينُ حينَ فرارٍ، وقُرئ: ﴿فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، على أن الخبر محذوف، أي: ليس حينُ فرارٍ حيناً لهم.

فصل: في أفعال المقاربة

وأما أفعال المقاربة فهي ثلاثة أقسام:

- ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو: كاد وكرَّب - بفتح الراء وكسرهما، والفتح أفصح - وأوشك.

◦ وما وضع على رجاء الخبر، وهو: عسى وحرى واخولق.

◦ وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير، نحو: طفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل.

* وهذه الأفعال تعمل عمل (كان)؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخراً عنها رافعا لضمير اسمها غالباً.

* ويجب اقترانه بـ(أن) إن كان الفعل حرى واخولق، نحو: حرى زيدٌ أن يقوم؛ واخولقت السماءُ أن تمطر.

ويجب تجرده من (أن) بعد أفعال الشروع، نحو: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجُنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

والأكثر في عسى وأوشك الاقتران بـ(أن)، نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "يوشك أن يقع فيه".

والأكثر في كاد و كرب تجرده من (أن)، نحو: ﴿فَذَبَّجُوهَا
وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقول الشاعر:
كرب القلبُ من جواه يذوب

حين قال الوشاة هند غضوب

فصل: إن وأخواتها

وأما **إِنَّ** وأخواتها: فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع
الخبر ويسمى خبرها، وهي ستة أحرف:

○ **إِنَّ** وَأَنَّ وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها، نحو قوله
تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ
اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

- وكانَّ للتشبيه المؤكد، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ.
- ولكنَّ للاستدراك، نحو: زيد شجاع ولكنه بخيلٌ.
- وليت للتمني، نحو ليت الشباب عائدٌ.

○ ولعل للترجي، نحو: لعل زيداً قادمٌ، وللتوقع، نحو:
لعل عمراً هالكٌ.

* ولا يتقدم خبر هذه الحرف عليها، ولا يتوسط بينها وبين
اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا
أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

* وتتعين إن المكسورة في:

○ الابتداء: نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١].

○ وبعد (ألا) التي يستفتح بها الكلام، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢].

○ وبعد (حيث)، نحو: جلست حيث إن زيداً جالسٌ.

○ وبعد القسم، نحو: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [٢] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾

[الدخان: ٢-٣].

○ وبعد القول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

◦ وإذا دخلت اللام في خبرها، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

* وتعين أن المفتوحة إذا حلت:

◦ محل الفاعل نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

◦ أو محل نائب الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ

نَفْرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

◦ أو محل المفعول، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ

بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

◦ أو محل المبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ

خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

◦ أو دخل عليها حرف الجر، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ

الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

* ويجوز الأمران:

○ بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

○ وبعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا إن زيدا قائم.

○ وإذا وقعت موقع التعليل، نحو: ﴿نَدَّعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ

الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، وليك إن الحمد والنعمة لك.

* وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة

أشياء:

○ على خبرها بشرط كونه مؤخراً مثبتاً نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ

لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]،

○ وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو: ﴿إِنَّ فِي

ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣].

◦ وعلى ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

◦ وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو: إن زيدا عمراً ضارباً.

* وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها نحو:

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء:

١٠٨].

وكانما زيد قائم.

ولكنما زيد قائم.

ولعلما زيد قائم.

إلا ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال نحو: ليتما زيد قائم

بنصب زيد ورفع.

*وتخفف إنَّ المكسورة فيكثر إهمالها نحو:

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ويقل

إعمالها نحو: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة

من خفف إنَّ ولما في الآيتين وتلزم واللام في خبرها إذا أهملت.

وإذا خففت أنَّ المفتوحة بقي إعمالها ولكن يجب أن يكون

اسمها ضمير الشأن وان يكون محذوفاً؛ ويجب أن يكون

خبرها جملة نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإذا خففت كأنَّ بقي إعمالها ويجوز حذف اسمها وذكره

كقوله:

ويوم توافينا بوجه مقسم

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

وإن خففت لكنَّ وجب إهمالها.

فصل في الكلام على لا العاملة عمل إن:

وأما (لا) التي لنفي الجنس، فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص، وتعمل عمل إن فت نصب الاسم وترفع الخبر، بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين؛ وأن يكون اسمها متصلاً بها.

* فإن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف فهو معرب منصوب نحو: لا صاحب علمٍ ممقوتٌ؛ ولا طالعاً جبلاً حاضرٌ.

والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

وإن كان اسمها مفرداً بني على ما ينصب به لو كان معرباً.

ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف؛ وإن كان مثني أو مجموعاً.

فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح نحو: لا رجل حاضر، ولا رجال حاضر.

وإن كان مثني أو جمع مذكر سالماً بني على الياء نحو: لا رجلين في الدار، ولا قائمين في السوق.

وإن كان جمع مؤنث سالماً بني على الكسرة نحو: لا مسلمات حاضراتٌ وقد يبني على الفتح.

*وإذا تكررت (لا) نحو: لا حول ولا قوة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع، فإن فتحتها جاز في الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع، وإن رفعت الأولى جاز لك في الثانية وجهان الرفع والفتح، وإن عطفت ولم تكرر لا وجب فتح النكرة الأولى وجاز في الثانية الرفع والنصب نحو: لا حول وقوة وقوة.

*وإذا نعت اسم (لا) مفرداً بنعت مفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو: لا رجل ظريف جالس، جاز في النعت الفتح والنصب والرفع.

فإن فصل بين النعت والمنعوت فاصل، أو كان النعت غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط نحو: لا رجل جالسٌ ظريفٌ وظريفاً، ولا رجلٌ طالعاً وطلعٌ جبلاً حاضرٌ.

*وإذا جهل خبر لا وجب ذكره كما مثلنا، وكقوله عليه الصلاة والسلام: "لا أحدٌ أغيرُ من الله".

وإذا علم فالأكثر حذفه نحو: فلا فوت؛ أي: لهم، ولا ضير؛ أي: علينا؛ ونحو لا حول ولا قوة أي لنا.

*فإن دخلت لا على معرفة أو فصل بينها وبين اسمها وجب إهمالها ورفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ووجب تكرارها نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، ولا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ.

النوع الثالث من النواسخ

وأما ظن وأخواتها فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها على

المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان لها وهي نوعان:

أحدهما: أفعال القلوب وهي: ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهبُ ووجدت وألفيت ودريت وتعلَّمُ بمعنى اعلم.

نحو: **ظننت** زيدا قائماً؛ وقول الشاعر:

حسبت التقى والجودَ خير تجارة

رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

وخلت عمراً شاخصاً. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ

بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦-٧]. وقوله تعالى:

﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [سورة الممتحنة: ١٠]، وقول

الشاعر:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ

إنما الشيخ من يدب دبيباً

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلِيكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
إِنثَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]، وقول الشاعر:
قد كنت أحجو أبا عمرو أحياناً ثقة

حتى أمت بنا يوم ملات

وقول الآخر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

ولكننا المولى شريكك في العدم

وقوله:

فقلت أجرني أبا خالد

وإلا فهبني امرأ هالكا

وقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]،

﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ [الصفات: ٦٩].

وقولك: دريت زيدا قائماً.

وقول الشاعر:

تعلم شفاء النفس قهرَ عدوها

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

*وإذا كانت ظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى أبصر، وعلم بمعنى عرف؛ لم تتعدد إلا إلى مفعول واحد.

نحو: ظننت زيداً؛ بمعنى اتهمته؛ ورأيت زيداً بمعنى أبصرته؛ وعلمت المسألة بمعنى عرفتھا.

والنوع الثاني أفعال التصيير نحو: جعل وردَّ واتخذ وصيرَّ

ووهب؛ قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان:

٢٣]، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة:

١٠٩]، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ونحو:

صيرت الطينَ خزفاً؛ وقالوا: **وهبني** الله فداك.

* واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ؛ وزيدٌ قائمٌ ظننت.

وهو جائز لا واجب، وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله والمتوسط بالعكس؛ ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم نحو ظننت زيداً قائماً خلافاً للكوفيين.

والثالث: التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء

ما له صدر الكلام بعده، وهو:

لام الابتداء نحو: ظننت لزيدٍ قائمٌ.

وما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

ولا النافية نحو: علمت لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو.

وإن النافية نحو: علمت إن زيدٌ قائمٌ.

وهمزة الاستفهام نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟

وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيهم أبوك؟

فالتعليق واجب إذا وجد شيء من هذه المعلقات.

ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال

التصيير، ولا في فعل قلبي جامد وهو اثنان: هَبْ وَتَعَلَّمْ؛

فإنهما ملازمان صيغة الأمر، وما عداهما من أفعال الباب

يتصرف يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما إلا وَهَبَ من

أفعال التصيير فإنه ملازم لصيغة الماضي.

ولتصارفهن ما هن مما تقدم من الأحكام؛ وتقدمت بعض

أمثلة ذلك.

* ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل نحو: ﴿أَيَّنَ

شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي:

تزعمونهم شركاء؛ وإذا قيل لك: من ظننته قائماً؟ فتقول:

ظننت زيداً، أي: ظننت زيداً قائماً.

* وعد صاحب الآجرومية من هذه الأفعال؛ (سمعت) تبعاً للأخفش ومن وافقه، ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع، نحو: سمعت زيداً يقول كذا؛ وقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا﴾ إلى واحد؛ فإن كان معرفة كالمثال الأول فالجملة التي بعده حال؛ وإن كان نكرة كما في الآية فالجملة صفة والله أعلم.

باب المنصوبات من الأسماء

المنصوبات خمسة عشر وهي: المفعول به - ومنه المنادى كما سيأتي بيانه -، والمصدر ويسمى المفعول المطلق، وظرف الزمان، وظرف المكان ويسمى مفعولاً فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم إن وأخواتها، واسم لا التي لنفي الجنس، والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم.

باب المفعول به

المفعول به: هو الاسم الذي يقع عليه الفعل.

نحو: ضربت زيداً، وركبت الفرس؛ ﴿أَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة:

٢٧٨]، ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة: ٥٥].

* وهو على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره،

والمضمر قسمان: متصل نحو: أكرمني وأخوته، ومنفصل

نحو: إياي وإخوته، وقد تقدم ذلك في فصل المضمر.

* والأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل نحو: ﴿وَوَرِثَ

سُلَيْمَنُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦].

وقد يتقدم على الفاعل جوازاً نحو: ضرب سعدى

موسى، ووجوباً نحو: زان الشجرة نورهُ.

وقد يتقدم على الفعل والفاعل، كما تقدم في باب الفاعل.

* ومنه ما أضمّر عامله جوازاً نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل:

٣٠]، ووجوباً في مواضع منها، باب الاشتغال.

باب الاشتغال

وحقيقته: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف
مشتغل بالعمل في ضمير الاسم السابق أو في مُلابسه عن
العمل في الاسم السابق.

نحو: زيدا اضرِبْه، وزيداً أنا ضارِبُه الآن أو غداً، وزيداً
ضربت غلامه، وقوله تعالى: ﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبِيرَهُ
فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣].

فالنصب في ذلك كله بمحذوف وجوباً يفسره ما بعده
والتقدير: اضرِبْ زيداً اضرِبْه؛ أنا ضارِبْ زيداً أنا ضارِبُه،
أهنت زيداً ضربت غلامه، وألزمنا كل إنسان ألزمناه.

فصل في المنادى

ومنها المنادى، نحو: يا عبدَ الله، فإن أصله أدعو عبد الله،
فحذف الفعل وأنيب (يا) عنه.

والمنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة،
والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف.

فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على ما يرفعان به
في حالة الإعراب، فيبينان على الضم إن كانا مفردين نحو: يا
زيد، ويا رجلاً، أو جمع تكسير نحو: يا زيودُ ويا رجالاً، أو
جمع مؤنث سالم نحو: يا مسلماتُ، أو مركبا مزجيا نحو: يا
معدي كربُ، ويبينان على الألف في التثنية نحو: يا زيدان،
ويا رجلان، وعلى الواو في الجمع نحو: يا زيدون.

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير، وهي النكرة غير
المقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، والمضاف
نحو يا عبدَ الله، والمشبه بالمضاف نحو: يا حسناً وجهه، ويا
طالعاً جبلاً، ورحيماً بالعباد.

وتقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف،
وبيان المراد بالمفرد في هذا الباب والله أعلم.

فصل في بيان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات:

إحداها: حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو: ﴿يَعْبَادِ﴾

[الزخرف: ٦٨]، و﴿يَقَوْمٌ﴾ [نوح: ٢]، وهي الأكثر.

والثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: يا عبادي.

والثالثة: إثبات الياء مفتوحة نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ

أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣].

والرابعة: قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفاً نحو:

﴿يَحْسِرْتَنِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦].

والخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة نحو: يا غلام.

والسادسة: حذف الألف وضم الحرف الذي كان

مكسوراً، كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي، بضم الميم وقرئ:

﴿رَبُّ السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٣]، بضم الباء وهي ضعيفة.

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات آخر.

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، نحو ﴿يَأْتِي﴾ [مريم: ٤٢]،
ويا أُمَّتٍ وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في: ﴿يَأْتِي﴾ [مريم: ٤٢].

الثانية: فتح التاء وبها قرأ ابن عامر.

والثالثة: يا أبتا بالتاء والألف وبها قرئ شاذاً.

الرابعة: يا أبتى بالتاء والياء.

وإذا كانت المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء.

مثل: يا غلام غلامي، لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة.

إلا إذا كان ابن عم أو ابن أم فيجوز فيهما أربع لغات:

حذف الياء مع كسر الميم، وفتحها وبها قرئ في السبعة في

قوله تعالى: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه: ٩٤].

وإثبات الياء كقول الشاعر:

يا ابن أُمي ويا شقيق نفسي

أنت خلفتني لدهر شديد

وقلب الياء ألفاً كقوله:

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

فليس يخلو منك يوماً مضجعي

باب المفعول المطلق

المفعول المطلق: وهو المصدر الفصلة المؤكد لعامله أو

المبين لنوعه أو عدده.

فالمؤكد لعامله نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

[النساء: ١٦٤]، وقولك: ضربت ضرباً.

والمبين لنوع عامله نحو: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ

مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقولك: ضربت زيدا ضرب الأمير.

والمبين لعدد عامله نحو: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، وقولك: ضربت زيدا ضربتين.

وهو قسمان لفظي ومعنوي.

فإن وافق لفظ فعله فهو لفظي كما تقدم، وإن وافق معنى فعله فهو معنوي، نحو: جلست قعوداً، وقمت وقوفاً.

والمصدر: هو اسم الحدث الصادر من الفاعل.

وتقريبه أن يقال: هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، نحو: ضرب يضرب ضرباً.

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً؛ وذلك على سبيل النيابة عن المصدر.

نحو: كل وبعض مضافين إلى المصدر نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وكالعدد نحو: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]،
فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز.

وكأسماء الآلات نحو: ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعةً.

باب المفعول فيه

وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان.

فظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير (في).

نحو: اليوم، والليلة، وغدوةً، وبكرةً، وسحراً، وغداً،
وعتمةً، وصباحاً، ومساءً، وأبدأً، وأمدأً، وحيناً، وعاماً،
وشهراً، وأسبوعاً، وساعةً.

وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير (في).

نحو: أمام، وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت،
وعند، ومع، وإزاء، وحذاء، وتلقاء - وهذه الثلاثة معناها
واحد -، وثمَّ، وهنا.

وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم.

ونعني بالمختص ما يقع جواباً لـ(متى)، نحو: يوم الخميس، تقول: صمت يوم الخميس.

وبالمعدود ما يقع جواباً لـ(كم)، كـ(الأسبوع والشهر)، تقول: اعتكفت أسبوعاً.

وبالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء، كـ(الحين والوقت)، تقول: جلست حيناً.

وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا ثلاثة أنواع:

الأول المبهم كأسماء الجهات الست، وهي: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام وخلف، وما أشبهها.

والثاني أسماء المقادير، كالليل والفرسخ والبريد، نحو: سرت ميلاً.

والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله، نحو: جلست
مجلسَ زيد، قال الله تعالى: (وأنا كنا نقعد منها مقاعد
للسمع).

وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز
انتصابه على الظرفية، فلا تقول: جلست البيت، ولا
صليت المسجد، ولا قمت الطريق، ولكن تجره بـ(في).
وقولهم: دخلت المسجد، وسكنت البيت، منصوب على
التوسع بإسقاط الخافض.

باب المفعول من أجله

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له، وهو: الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل، نحو: قام زيد إجلالاً لعمره، وقصدتك ابتغاءً معروفك.

ويشترط كونه مصدرأً، واتحاد زمنه وزمان عامله، واتحاد فاعلها، كما تقدم في المثالين، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

ولا يجوز: تأهبت السفر؛ لعدم اتحاد الزمان، ولا: جئتك محبتك إياي؛ لعدم اتحاد الفاعل، بل يجب جره باللام، تقول: تأهبت للسفر، وجئتك لمحبتك إياي.

باب المفعول معه

المفعول معه: هو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو بمعنى (مع)؛ لبيان من فعل معه الفعل، مسبوقاً بجملته فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: جاء الأمير والجيش، واستوى الماء والخشبة، وأنا سائر والنيل.

وقد يجب النصب على المفعولية، نحو المثالين الأخيرين، ونحو: لا تنه عن القبيح وإتيانه، ومات زيد وطلوع الشمس، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

وقد يترجح على العطف نحو: قمت وزيداً.

وقد يترجح العطف عليه نحو: المثال الأول ونحو: جاء زيد وعمرو، فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح؛ لأنه الأصل.

فصل

وأما المشبه بالمفعول فنحو: زيد حسنٌ وجهه، بنصب الوجه وسيأتي.

باب الحال

الحال هو: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات.

إما من الفاعل نحو: جاء زيد راكباً، وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ

مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، أو من المفعول نحو: ركبت

الفرس مسرجاً، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾

[النساء: ٧٩]، أو منهما نحو: لقيت عبد الله راكبين.

ولا يكون الحال إلا نكرةً، فإن وقع بلفظ المعرفة أول

بنكرة نحو: جاء زيد وحده، أي منفرداً.

والغالب كونه مشتقاً، وقد يقع جامداً مؤولا بمشتق

نحو: بدت الجارية قمراً أي: مضيئة؛ بعته يداً بيد، أي:

متقابضين؛ وادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مترتين.

ولا يكون إلا بعد تمام الكلام أي: بعد جملة تامة، بمعنى أنه ليس

أحد جزأي الجملة، وليس المراد أن يكون الكلام مستغنياً عنها

بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة كما تقدم في الأمثلة،
 أو نكرة بمسوغ، نحو: في الدار جالساً رجلاً، وقوله تعالى:
 ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، وقوله
 تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء:
 ٢٠٨]، وقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ
 مُصَدِّقًا﴾ [البقر: ٨٩]، بالنصب.

ويقع الحال ظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وجاراً
 ومجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]،
 ويتعلقان بـ(مستقر أو استقر) محذوفين وجوباً؛ ويقع جملة
 خبرية مرتبطة بالواو والضمير نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا
 مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بالضمير فقط، نحو:
 ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، أو بالواو نحو:
 ﴿قَالُوا لَيْنِ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يونس: ١٤].

باب التمييز

هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب.

* والذات المبهة أربعة أنواع:

إحداها: العدد نحو: اشترت عشرين غلاماً، وملكت تسعين نعجةً.

والثاني: المقدار كقولك: اشترت قفيزاً براً ومناً وسمناً وشبراً أرضاً.

والثالث: شبه المقدار، نحو: ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة:

٧]؛ فخييراً تمييز لمثقال ذرة.

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز نحو: هذا خاتمٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا، وجبةٌ خزًا.

* والمبين إبهام النسبة:

إما محول عن الفاعل نحو: تصبب زيدٌ عرقًا، وتففقاً بكرٌ

شحمًا، وطاب محمدٌ نفسًا، ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].

وإما محول عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾

[القمر: ١٢].

أو من غيرهما، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف:

٣٤]، وزيدٌ أكرمٌ منك أباً؛ وأجملٌ منك وجهاً.

أو غير محول، نحو: امتلأ الإناء ماءً؛ ولله دره فارساً.

○ ولا يكون التمييز إلا نكرة.

○ ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال.

○ والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات، ولتمييز

النسبة الفعل المسند.

○ ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقاً والله أعلم.

باب المستثنى

وأدوات الاستثناء ثمانية:

○ حرف باتفاق، وهو: (إِلا).

○ واسمان باتفاق، وهما: (غير وسوى) بلغاتها، فإنه يقال فيها:

سِوَى كَرِضَى وَسِوَى كَهْدَى وَسِوَاءَ كَسَمَاءَ وَسِوَاءَ كِبْنَاءَ.

○ وفعالان باتفاق، وهما: (ليس ولا يكون).

○ ومتردد بين الفعلية والحرفية، وهو: (خلا وعدا

وحاشا)، ويقال فيها: (حاش، وحشى).

* فالمستثنى بـ(إِلا) ينصب إذا كان الكلام تاماً موجباً.

والتام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه.

والموجب هو: الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه.

نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]،

وكقولك: قام القومُ إلا زيداً، وخرج الناسُ إلا عمراً، وسواء كان

الاستثناء متصلاً كما مثلنا، أو منقطعاً نحو: قام القومُ إلا حمراً.

* **وإن كان الكلام تاماً غير موجب** جاز في المستثنى البدل والنصب على الاستثناء، والأرجح في المتصل البدل، أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

والمراد بشبه النفي النهي، نحو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، والاستفهام، نحو: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحج: ٥٦].

والنصب في المستثنى المتصل عربي جيد، وقرئ به في السبع في (قليل)، (امرأتك).

وإن كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتميم يرجحونه ويميزون الإتياع، نحو: ما قام القوم إلا حماراً وإلا حماراً.

* **وإن كان الكلام ناقصاً** وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، ويسمى استثناء مفرغاً، كان المستثنى على حسب العوامل، فيعطى ما يستحقه لو لم توجد (إلا)، وشرطه كون الكلام غير إيجاب، نحو: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144]، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: 171]، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: 46].

والمستثنى بـ(غير وسوى) بلغاتها مجرور بالإضافة، ويعرب غير وسوى بما يستحقه المستثنى بـ(إلا)، فيجب نصبها نحو: قاموا غير زيدٍ أو سوى زيدٍ، ويجوز الإتيان والنصب كما في نحو: ما قاموا غير زيدٍ أو سوى زيدٍ؛ ويعربان بحسب العوامل في نحو: ما قام غير زيدٍ وسوى زيدٍ، وما رأيت غير زيدٍ وسوى زيدٍ، وما مررت بغير زيدٍ وسوى زيدٍ.

وإذا مدت سوى كان إعرابها ظاهراً، فإذا قصرت كان إعرابها مقدرأ على الألف.

والمستثنى بـ (ليس ولا يكون) منصوب لا غير، نحو: قام القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً.

والمستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) يجوز جره ونصبه بها، نحو: قام القومُ خلا زيداً وخلا زيدٍ، وعدا زيداً وعدا زيدٍ وحاشا زيداً وحاشا زيدٍ.

فإن جررت فهي حروف جر، وإن نصبت فهي أفعال، إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بـ (حاشا) إلا الجر.

وتتصل (ما) بـ (عدا وخلا) فيتعين النصب ولا تتصل (ما) بـ (حاشا)، تقول: قام القومُ ما عدا زيداً، وقال لبيد:
ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

وكل نعيم لا محالة زائل

باب خبر كان واسم إن وخبر أفعال المقاربة

○ وأما خبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس،
وخبر أفعال المقاربة، واسم إن وأخواتها، واسم لا التي
لنفي الجنس فتقدم الكلام عليها في المرفوعات.
○ وأما التوابع فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

باب المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة
وتابع للمخفوض.

* **فالمخفوض بالحرف**، هو: ما ينخفض بـ(من وإلى وعن
وعلى وفي والباء واللام والكاف وحتى والواو والتاء ورُبَّ
ومُدُّ ومُنْدُ).

○ **فالسبعة الأولى** تجر الظاهر والمضمر، نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ
نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، و﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ
مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾

[الإنشاق: ١٩]، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]،
 ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ
 آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف:
 ٧١]، ﴿فَعَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿عَامِنُوا بِهِ﴾ [الإسراء:
 ١٠٧]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَهُ مَا فِي
 السَّمَوَاتِ﴾ [البقر: ١١٦].

◦ **والسبعة الأخير** تختص بالظاهر ولا تدخل على المضمرة.
فمنها: ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو: (الكاف وحتى
 والواو)، نحو: ﴿وَرَدَّةَ كَالِدِهَانَ﴾ [الرحمن: ٣٧]، زيد
 كالأسد، وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر،
 ونحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقولهم: أكلت
 السمكة حتى رأسها بالجر، ونحو: والله والرحمن.

ومنها: ما يختص بـ(الله) و(رَبِّ) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء، نحو: تالله، وتَرَبَّ الكعبة، وتَرَبِّي، ونَدَّرَ تالرحمن، وتحياتك.

ومنها: ما يختص بالزمان، وهو: (مُنْذُ ومُنْذُ)، نحو: ما رأيتَه مُنْذُ يومِ الجمعةِ أو مُنْذُ يومين.

ومنها: ما يختص بالنكرات غالباً، وهو: (رُبَّ)، نحو: رُبَّ رجلٍ في الدار، وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، نحو قوله: رُبَّه فتيَّةٌ، وقد تحذف رُبَّ ويبقى عملها بعد الواو كقوله: وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله

علي بأنواع الهموم لبيتي

وبعد الفاء كثيراً كقوله:

فمثلك حبلٍ قد طرقت ومرضع

فألهيتها عن ذي تائم محول

وبعد (بل) قليلا كقوله: بل مَهْمَهٍ قطعت بعد مَهْمَه.

وبدونهن أقل كقوله:

رسمِ دارٍ وقفْتِ في طلله

كدت أقضي الحياة من جلله

* وتزاد (ما) بعد (من وعن والباء) فلا تكفهن عن عمل

الجر، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾

[المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

وتزاد بعد (الكاف) و(رُبَّ)، والغالب أن تكفها عن

العمل فيدخلان حينئذ على الجمل كقوله:

أخُّ ماجدٌ لم يُخزني يوم مشهد

كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه

وقوله:

ربما أوفيت في علم

ترفعن ثوبي شمالات

وقد لا تكفهما كقوله:

ربما ضربةٍ بسف صقيل

بين بصري وطعنة نجلاء

وقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه

كما الناس مجرومٌ عليه وجارم

فصل المخفوض بالإضافة

وأما المخفوض بالإضافة فنحو: غلام زيدٍ.

ويجب تجريد المضاف من التنوين كما في: غلام زيدٍ، ومن

نوني التثنية والجمع، نحو: غلاما زيدٍ؛ وكاتبو عمرو.

* والإضافة على ثلاثة أقسام:

○ منها ما يقدر باللام وهو الأكثر، نحو: غلامٌ زيدٍ،

وثوبٌ بكرٍ، وما أشبه ذلك.

○ ومنها ما يقدر بـ(من) وذلك كثير، نحو: ثوبٌ خزٍ،
وبابٌ ساجٍ، وخاتمٌ حديدٍ.

ويجوز في هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما
تقدم في بابه، ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف.

○ ومنها ما يقدر بـ(في) وهو قليل، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ
الَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، و﴿يَصْحَبِي السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

* والإضافة نوعان: لفظية ومعنوية.

○ فاللفظية: ضابطها أمران: أن يكون المضاف صفة، وأن
يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة.

والمراد بالصفة اسم الفاعل، نحو: ضاربٌ زيدٍ، واسم المفعول،
نحو: مضروبٌ العبدِ، والصفة المشبهة، نحو: حسنٌ الوجهِ.

○ والمعنوية: ما انتفى فيها الأمران، نحو: غلامٌ زيدٍ، أو
الأول فقط، نحو: إكرامٌ زيدٍ، أو الثاني فقط، نحو: كاتبٌ
القاضي.

وتسمى هذه الإضافة: محضة، وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلامٌ زيد، وتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: غلامٌ رجلٍ.
وأما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف في اللفظ وتسمى: غير محضة.

- والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة.
- وتابع المخفوض يأتي في التوابع إن شاء الله تعالى.

باب إعراب الأفعال

تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع: ماض وأمر ومضارع.
وأن الماضي والأمر مبنيان، وأن المعرب من الأفعال هو المضارع إذا لم يتصل بنون الإناء ولا بنون التوكيد المباشرة له.

وتقدم أن الفعل يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع والنصب والجزم.

إذا عَلِمَ ذلك فالإعراب خاص بالمضارع، وهو مرفوع
أبداً حتى يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه
نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

* والنواصب التي تنصبه قسمان: قسم ينصب بنفسه،
قسم ينصب بأن مضمرة بعده.

○ فالأول أربعة:

أحدها: (أَنْ)، إن لم تسبق بعلم ولا ظن نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ
يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

فإن سبقت بِعَلِمَ، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]،
فهي مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والفعل
مرفوع، وهو وفاعله خبرها، كما تقدم في باب النواسخ.

وإن سبقت بظن فوجهان، نحو: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونَ
فِتْنَةً﴾ [المائد: ٧١]، قرئ في السبعة بالنصب والرفع.

والثاني: (لن)، نحو: ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

والثالث: (كي) المصدرية وهي المسبوقة باللام لفظاً، نحو:

﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديرًا، نحو: جئت كي تكرمني.

فإن لم تُقدر اللام فـ(كي) جارة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوباً.

والرابع: (إذاً)، إن صدرت في أول الكلام، وكان الفعل

بعدها مستقبلاً ومتصلاً بها أو منفصلاً عنها بالقسم أو بـ(لا)

النافية، نحو: إذاً أكرمك، وإذاً والله أكرمك، وإذاً لا أخيبك،

جواباً لمن قال: أنا آتيك، وتسمى: حرف جواب وجزاء.

○ والثاني: وهو ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده، وهو

قسمان: ما تضمير (أن) بعده جوازاً، وما تضمير بعده وجوباً.

فالأول خمسة وهي:

لام كي، نحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

والواو والفاء و(ثم) و(أو) العاطفات على اسم خالص،

أي: ليس في تأويل الفعل، نحو قوله:

ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني

أحبُّ إلي من لبس الشفوف

وقوله:

لولا توقعُ معتر فأرضيه

ما كنت أوتر أترباً على ترب

وقوله:

إني وقتلي سلكا ثم أعقله

كالثور يُضرب لما عافت البقرُ

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

والثاني: وهو ما تضمّر أن بعده وجوباً ستة:

(كي) الجارة كما تقدم.

ولام الجحود، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

و(حتى)، إن كان الفعل بعدها مستقبلاً، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

و(أو) بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا)، كقوله:
لأستسهلن الصعباً أو أدرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

وقوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم

كسرت كعوبها أو تستقيماً

وفاء السبيبة وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب

بالفعل، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]،

﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ

فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، لا تأكل السمك

وتشرب اللبن.

* والجوازم ثمانية عشرة:

وهي نوعان: جازم لفعل واحد، و جازم لفعلين.

فالأول سبعة وهي:

(لم)، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا
أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

و(لما)، نحو: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ﴾ [عبس: ٢٣].

(ألم)، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

و(ألما)، كقوله:

على حين عابت المشيب على الصبا

فقلت ألما أصح والشيب وازع

ولام الأمر والدعاء، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ

سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ولا في النهي والدعاء، نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿لَا تُوَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

والطلب إذا سقطت الفاء من المضارع بعده وقصد به
الجزاء، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقوله:
قفانك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والثاني وهو ما يجزم فعلين أحد عشر وهو:

(إن)، نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

و(ما)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

و(من)، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

و(مهما) كقوله:

أغرك مني ان حبك قاتلي

وأنتك مهما تأمري القلب يفعل

و(إذما)، نحو: إذما تقم أقم.

و(أي): نحو: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

و(متى) كقوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى أضع العمامة تعرفوني

و(أيان) كقوله:

إذا النعجة الغراء كانت بقفرة

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

و(أين)، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

و(أنى)، كقوله:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها

تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

و(حيثما) كقوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله

نجاحاً في غابر الأزمان

* وهذه الأدوات الإحدى عشرة كلها أسماء إلا (إن) و(إذا)

فإنهما حرفان، ويسمى الأول شرطاً، ويسمى الثاني جواباً.

* وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً وجب اقترانه

بالفاء، نحو: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾

[آل عمران: ٣١]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل

عمران: ١١٥]، أو بإذا الفجائية نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا

قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وذكر صاحب الأجرومية في الجوازم (كيفما)، نحو: كيفما

تفعل أفعل؛ والجزم بها مذهب كوفي، ولم نقف لها على

شاهد من كلام العرب.

وقد يجزم بإذا في ضرورة الشعر كقوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى

وإذا تصبك خصاصة فتجمل

باب النعت

* هو: التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعة.

○ والمراد بالمشتق اسم الفاعل كـ(ضارب)، واسم المفعول كـ(مضروب)، والصفة المشبهة كـ(حسن)، واسم التفضيل كـ(أعلم).

○ والمراد بالمؤول بالمشتق اسم الإشارة، نحو: مررت بزيد هذا، واسم الموصول، نحو: مررت بزيد الذي قام، و(ذو) بمعنى صاحب، نحو: مررت برجل ذي مال، وأسماء النسب، نحو: مررت برجلٍ دمشقيٍّ، ومن ذلك الجملة، وشرط المنعوت بها أن يكون نكرةً، نحو: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقر: ٢٨١]، وكذلك المصدر ويلزم إفراده وتذكيره، تقول: مررت برجلٍ عدلٍ، وبامرأةٍ عدلٍ، وبرجلين عدلٍ وبرجالٍ عدلٍ.

* والنعته يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وفي تعريفه وتنكيره.

◦ ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه وفي إفراده وتثنيته وجمعه.

تقول: قام زيدُ العاقلُ ورأيتُ زيداَ العاقلَ ومررتُ بزيدِ العاقلِ، وجاءتُ هندُ العاقلةُ ورأيتُ هنداً العاقلةَ ومررتُ بهندِ العاقلةِ، وجاء رجلٌ عاقلٌ ورأيتُ رجلاً عاقلاً ومررتُ برجلٍ عاقلٍ، وجاء الزيدانِ العاقلانِ ورأيتُ الزيدَينِ العاقلَينِ ومررتُ بالزيدَينِ العاقلَينِ، وجاء رجلانِ عاقلَينِ ومررتُ برجلينِ عاقلَينِ، وجاء الزيدونِ العاقلونِ ورأيتُ الزيدَينِ العاقلَينِ ومررتُ بالزيدَينِ العاقلَينِ، وجاءتُ الهندانِ العاقلتانِ ورأيتُ الهندَينِ العاقلَتينِ ومررتُ بالهندَينِ العاقلَتينِ، وجاءتُ الهنداتُ العاقلاتُ ورأيتُ الهنداتِ العاقلاتِ ومررتُ بالهنداتِ العاقلاتِ.

○ وإن رفع النعتُ الاسمَ الظاهرَ أو الضميرَ البارز لم يُعتبر
حالُ المنعوتِ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية
والجمع، بل يعطى النعت حكم الفعل.

فإن كان فاعله مؤنثاً أنث، وإن كان المنعوت به مذكراً
وإن كان فاعله مذكراً ذكراً وإن كان المنعوت به مؤنثاً.

ويستعمل بلفظ الإفراد ولا يثنى ولا يجمع، تقول: جاء
زيدُ القائمةُ أمُّه، وجاءت هندُ القائمُ أبوها، وتقول: مررت
برجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها، ومررت برجلين قائمٍ
أبوهما، ومررت برجالٍ قائمٍ أبأؤهم.

إلا أن سيبويه قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً
كالمثال الأخير: فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير
فيقال: مررت برجالٍ قيامٍ أبأؤهم، ومررت برجلٍ قعودٍ
علمانه، فهو أفصح من قائمٍ أبأؤهم قاعدٍ علمانه بالإفراد.

والإفراد كما تقدم أفصح من جمع التصحيح نحو: مررت
برجالٍ قائمينِ آبائهم، وبرجلٍ قاعدينِ غلمانهُ.
هذه أمثلة النعت الرفع للاسم الظاهر.

ومثال النعت الرفع للضمير البارز قولك: جاءني غلامٌ
امرأةً ضاربتُهُ هي، وجاءتني أمةٌ رجلٍ ضاربُها هو، وجاءني
غلامٌ رجالينِ ضاربُهُ هما، وجاءني غلامٌ رجالٍ ضاربُهُ هم.

* وفائدته: تخصيص المنعوت إن كان نكرة، نحو: مررت
برجلٍ صالحٍ، وتوضيحه إن كان معرفة، نحو: جاء زيدٌ
العالمُ. وقد يكون لمجرد المدح، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ﴾، أو لمجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطانِ
الرجيمِ، أو الترحم، نحو: اللهم ارحم عبدك المسكينَ، أو
للتوكيد، نحو: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

* وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت جاز في النعت الإلتباع والقطع.

ومعنى القطع: أن ترفع النعت على أنه خبر مبتدأ محذوف، وينصب بفعل محذوف، نحو: الحمد لله الحميد، أجاز فيه سيبويه الجر على الإلتباع، والرفع بتقدير (هو)، والنصب بتقدير (أمدح).

* وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن كان المنعوت معلوماً بدونها جاز إلتباعها كلها، وقطعها كلها، وإتباع البعض وقطع البعض، بشرط تقديم المتبع.

وإن لم يعرف إلا بمجموعها بأن احتاج إليها وجب إلتباعها كلها، وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة.

باب العطف

العطف نوعان: عطف بيان وعطف نسق.

* **عطف البيان**، هو: التابع المشبه للنت في توضيح متبوعه إن كان معرفة، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، وتخصيص إن كان نكرة، نحو: هذا خاتم حديد بالرفع. ◦ ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق. والنعت مشتق أو مؤول بمشتق، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة:

في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة.

وفي واحد من التذكير والتأنيث.

وفي واحد من التعريف والتنكير.

وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع.

◦ ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل في

الغالب.

* **وأما عطف النسق**، فهو: التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهي: (الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتى، وأم، وإمَّا، وبل، ولا، ولكن).
 فالسبعة الأولى: تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى.
 والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الإعراب فقط.
 ◦ فإن عطف بها على مرفوع رفعت.

أو على منصوب نصبت.

أو على مخفوض خفضت.

أو على مجزوم جزمت.

نحو: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء:
 ١٣٦]، ﴿وَإِنْ تَوَّابُونَ وَتَتَّقُوا يُوْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا
 يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ [معم: ٣٦].

والواو: لمطلق الجمع، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ قبله، أو معه، أو بعده.

والفاء: للترتيب والتعقيب، نحو: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

و(ثم): للترتيب والتراخي، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾

[عبس: ٢٢].

والعطف بـ(حتى) قليل، ويشترط فيه أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً، وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه، وغاية له نحو: أكلت السمكة حتى رأسها؛ بالنصب.

ويجوز الجر على أن (حتى) جارة كما تقدم في المخفوضات. ويجوز الرفع على أن (حتى) ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف، أي: حتى رأسها مأكولٌ.

و(أم): لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلية على أحد المستويين، نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ.

و(أو): للتخيير أو الإباحة بعد الطلب، نحو: تزوج هنداً
أو أختها، ونحو: جالس العلماء أو الزهاد.

وللشك أو الإبهام أو التفصيل بعد الخبر، نحو: ﴿قَالُوا لَبِئْنَا
يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى
هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى﴾ [البقرة: ١٣٥].

و(إما) بكسر الهمزة مثل (أو) بعد الطلب والخبر، نحو:
تزوج إما هنداً وإما أختها؛ وبقية الأمثلة واضحة.

وقيل: إن العطف إنما هو بالواو، وأن (إما) حرف تفصيل
كالأولى فإنها حرف تفصيل.

و(بل): للإضراب غالباً، نحو: قام زيد بل عمرو.

و(لكن): للاستدراك، نحو: ما مررت برجل صالح لكن
طالح.

و(لا): لنفي الحكم عما بعدها، نحو: قام زيد لا عمرو.

باب التوكيد

والتوكيد ضربان: لفظي ومعنوي.

* **فاللفظي**: إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان:

اسماً، نحو: جاء زيدٌ زيدٌ.

أو فعلاً، نحو: أتاكِ أتكِ اللاحقون، احبسِ احبسِ.

أو حرفاً، نحو:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها

أخذت علي موثقا وعهودا

أو جملة، نحو: ضربت زيدا ضربت زيدا.

* **والمعنوي**: ألفاظ معلومة، وهي: (النفس والعين وكل

وجميع وعامة وكلا وكلتا).

○ ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكِّد، نحو: جاء

الخليفةُ نفسه أو عينه.

○ ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تقدم (النفس).

○ ويجب إفراد (النفس والعين) مع المفرد، وجمعُهما على (أفْعُل) مع المثني والجمع، تقول: جاء الزيدان أنفسُهما أو أعينُهما، وجاء الزيدون أنفسُهم أو أعينُهم.

○ و(كل وجمع وعامة) يؤكد بها المفرد والجمع، ولا يؤكد بها المثني، تقول: جاء الجيشُ كُلُّه أو جميعُه أو عامتُه، وجاءت القبيلةُ كُلُّها أو جميعُها أو عامتُها، وجاء الرجالُ كُلُّهم أو جميعُهم أو عامتُهم، أو جاءت النساءُ كُلُّهن أو جميعُهن أو عامتُهن.

○ و(كلا وكلتا) يؤكد بهما المثني، نحو: جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاها.

○ وإذا أريد تقوية التأكيد فيجوز أن يؤتى بعد (كله)، بـ(أجمع) وبعد (كلها) بـ(جَمَعَاء)، وبعد (كلهم) بـ(أجمعين)، وبعد (كلهن) بـ(جَمَع)، قال الله تعالى:

﴿فَسَجَدَ الْمَلِئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣]، وتقول: جاء الجيش كله أجمع؛ والقبيلة كلها جمعاء؛ والنساء كلهن جمع. وقد يؤكد بـ(أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) بدون (كل)، نحو: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحج: ٣٩].

○ وقد يوتى بعد (أجمع) بتوابعه، وهي: (أكتع، وأبضع، وأبتع)، نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبضعون أبتعون، وهي بمعنى واحد؛ ولذلك لا يعطف بعضها على بعض.

○ والتوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه.

ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين.

باب البدل

* هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه.
○ والبدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الشيء من الشيء، ويقال له بدل الكل من الكل،
نحو: جاء زيدٌ أخوك؛ قال الله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴿﴾﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقال الله تعالى: ﴿إِلَى
صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ ﴿﴾﴾ [إبراهيم: ١-٢]، في قراءة الجر.

والثاني بدل البعض من الكل، سواء كان ذلك البعض
قليلاً أو كثيراً، نحو: أكلت الرغيفَ ثلثه أو نصفه أو ثلثيه.
○ ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه، إما مذكور
كالأمثلة أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ أي منهم.

والثالث: بدل الاشتغال، نحو: أعجبني زيدٌ علمه.

◦ ولا بد من اتصاله بضمير إما مذكور كالمثال أو مقدر كقوله تعالى: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥]، أي فيه.

والرابع: البدل المباين، وهو ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب، نحو: رأيت زيدا الفرس.

◦ لأنك إن أردت أن تقول: رأيت الفرس، فغلطت فقلت: زيدا، فهذا بدل **الغلط**.

◦ وإن قلت: رأيت زيدا، ثم لما نظقت به تذكرت أنك إنما رأيت فرساً، فأبدلته منه، فهذا بدل **النسيان**.

◦ وإن أردت الإخبار أولاً بأنك رأيت زيدا، ثم بدا لك أن تخبر بأنك رأيت الفرس، فهذا بدل **الإضراب**.

* ومثال **إبدال الفعل من الفعل**، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

◦ ويجوز إبدال النكرة من المعرفة، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعلم ان أصل العمل للأفعال؛ فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة:

الأول المصدر: بشرط أن يحل محله فعلٌ مع (أن) أو مع (ما) نحو: يعجبني ضربك زيداً، أي: أن تضرب زيداً، ونحو: يعجبني ضربك زيداً، أي: ما تضربه به.

* وهو ثلاثة أقسام: مضاف، ومنون، ومقرون.

فإعماله مضافاً أكثر من إعمال القسمين كالمثالين، وكقوله

تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وعمله منوناً أقيس، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي

مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥].

وعمله مقروناً بأل شاذ، كقوله:

ضعيفُ النكايَةِ أعداءه.

الثاني: اسم الفاعل: كـ(ضارب ومُكْرِم).

فإن كان بأل عمل مطلقاً، نحو: هذا الضاربُ زيداً أمس أو الآن أو غداً.

وإن كان مجرداً من أل عمل بشرطين:
كونه للحال أو الاستقبال.

واعتماده على نفي أو استفهام أو مُخْبِرٍ عنه أو موصوفٍ.

نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، وأضاربٌ زيدٌ عمراً؟ وزيدٌ ضاربٌ عمراً؛ ومررت برجلٍ ضاربٍ عمراً.

والثالث أمثلة المبالغة: وهي: ما كان على وزن (فَعَّالٍ أو فَعْعُولٍ أو مِفْعَعَالٍ أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ).

وهي كاسم الفاعل، فما كان صلة لـ(أل) عمل مطلقاً، نحو: جاء الضَّرَّابُ زيداً؛ وإن كان مجرداً منها عمل بشرطين، نحو: ما ضَرَّابٌ زيدٌ عمراً.

الرابع: اسم المفعول، نحو: مَضْرُوبٌ ومُكْرَمٌ.

ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول.

وشرط عمله كاسم الفاعل، نحو: جاء المَضْرُوبُ عبْدُه،
وزيدٌ مَضْرُوبٌ عبْدُه، ف(عبْدُه) نائب الفاعل في المثالين.

الخامس: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد:

ك(حَسَنٍ وظَرِيفٍ).

ولعمومها ثلاث حالات:

الرفع على الفاعلية، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُه
وظَرِيفٍ لفظُه.

والنصب على التشبيه بالمفعول؛ إن كان معرفة، نحو:
مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ أو حَسَنٍ وجهَه، وعلى التمييز؛
إن كان نكرة، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً.

والجر على الإضافة نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ.

ولا يتقدم معمول الصفة عليها؛ ولا بد من اتصاله
بضمير الموصوف، إمّا لفظاً، كما في: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، أو
معنى، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ.

السادس: اسم التفضيل، نحو: أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ.

ولا يَنْصَبُ المفعولُ به اتفاقاً، ولا يَرْفَعُ الظاهرَ إلا في
مسألة الكحل.

وضابطها: أن يكون في الكلام نفي، وبعده اسمُ جنس
موصوفٌ باسم التفضيل، وبعده اسم مفضل على نفسه
باعتبارين، نحو:

ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد.
ويعمل في التمييز نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ
نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وفي الجار والمجرور والظرف نحو: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ اليَوْمَ.

السابع: اسم الفعل: وهو ثلاثة أنواع:

ما هو بمعنى الأمر، وهو الغالب: ك(صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى: انكفئ، و(آمين) بمعنى: استجب، و(عليك) زيداً، بمعنى: ألزمه، و(دونك) بمعنى: خذهُ.

وما هو بمعنى الماضي ك(هيهات) بمعنى: بُعد، و(شتان) بمعنى افترق.

وما هو بمعنى المضارع، نحو (أوه) بمعنى: أتوجع، و(أف) بمعنى: أتضجر.

ويعمل اسمُ الفعل عملَ الفعل الذي هو بمعناه.
ولا يضاف، ولا يتقدم معموله عليه.
وما نُونٌ منه فنكرة، وما لم يُنَوَّنْ فمعرفة.

باب التنازع في العمل

وحقيقته: أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر.

نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف]:

[٩٦]، وقولك: ضربني وأكرمتُ زيداً؛ ونحو: اللهم صل وسلم وبارك على محمد.

ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين من العوامل شئت، وإنما الخلاف في الأولى.

فاختار البصريون إعمال الثاني؛ لقربه، واختار الكوفيون إعمال الأول؛ لسبقه.

فإن أعملت الأول أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه، فتقول: قام وقعدا أخواك؛ وضربني وأكرمتُه زيدٌ؛ وضربني وأكرمتُهما أخواك؛ ومر بي مررتُ بهما أخواك؛ اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد.

وإن أعملت الثاني فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، تقول:
قاما وقعد أخواك، وإن احتاج إلى منصوب أو مجرور حذفته كالأية،
وكقولك: ضربتُ وضربني أخواك، ومررتُ ومررتُ ومربي أخواك.

باب التعجب

له صيغتان:

إحداهما: (ما أفْعَلَ زيداً)، نحو: ما أحسن زيداً وما أفضله
وما أعمله؛ فـ(ما) مبتدأ بمعنى: شيءٌ عظيم؛ و(أفْعَلَ) فعل
ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إلى (ما)، والاسم
المنصوب المتعجب منه مفعول به، والجملة خبر (ما).

والصيغة الثانية: (أفْعِلْ بزیدِ)، نحو: أَحْسِنْ بزیدِ، وأَكْرِمْ به؛
فـ(أفْعِلْ) فعل لفظه الأمر ومعناه التعجب، وليس فيه ضمير،
و(بزیدِ) فاعله، وأصل قولك: أَحْسِنْ بزیدِ، أَحْسَنَ زیدٌ، أي:
صار ذا حُسْنٍ، نحو: أَوْرَقَ الشجرُ، ثم غُيِّرَتْ صيغته إلى
الأمر فقبح إسنادها إلى الظاهر فزیدت الباء في الفاعل.

باب العدد

اعلم أن العدد على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجري على القياس، فيذكَر مع المذكر ويؤنث مع

المؤنث، وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة (فاعل).

تقول في المذكر: واحدٌ واثنان وثنان وثالثٌ إلى عاشر، وفي

المؤنث: واحدةٌ واثنتان أو ثنتان وثنائيةٌ وثالثةٌ إلى عاشرة.

وكذا إذا رُكِّبَتْ مع العشرة أو غيرها، إلا أنك تأتي بـ(أحد

وإحدى وحادي وحادية)، فتقول في المذكر: أحدَ عشرَ واثنا

عشرَ وحاديَ عشرَ وثنائيَ عشرَ وثالثَ عشرَ إلى تاسعَ عشرَ؛

وفي المؤنث: إحدى عشرةً واثنتا عشرةً وحاديةً عشرةً وثنائيةً

عشرةً وثالثةَ عشرةً إلى تاسعةَ عشرةً، وتقول أحدٌ وعشرون

واثنان وعشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون إلى

التاسع والتسعين، وإحدى وعشرون واثنتان وعشرون

والحاديةُ والعشرون والثانيةُ والعشرون إلى التاسعةِ والتسعين.

والثاني: ما يجري على عكس القياس، فيؤنث مع المذكر ويُذكر مع المؤنث وهو: الثلاثة والتسعة وما بينهما.

سواء أفردت نحو: ثلاثة رجال، ثلاثُ نسوة، وقوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَّةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، أو ركبت مع العشرة، نحو: ثلاثة عشر وأربعة عشر إلى تسعة عشر رجلاً، وثلاث عشرة وأربع عشرة إلى تسع عشرة امرأة، أو ركبت مع العشرين وما بعده نحو ثلاثة وعشرون إلى تسعة وتسعين، وثلاث وعشرون إلى تسع وتسعين.

الثالث: ما له حالتان: وهو العشرة.

إن رُكِّبت جرت على القياس، نحو: أحد عشر رجلاً واثنان عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وإحدى عشرة واثنان عشر وثلاث عشرة إلى تسع عشرة.

وإن أفردت جرت على خلاف القياس، نحو: عشرة رجالٍ وعشرُ نسوةٍ.

باب الوقف

* يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين، نحو: جاء زيد ومررت بزيد.

وعلى المنون المنصوب بإبدال التنوين ألفاً، نحو: رأيت زيدا.

وكذلك تبدل نون (إذاً) ألفاً في الوقف، وكذلك نون التوكيد الخفيفة، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ويكتبن كذلك.

* ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه، نحو: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ويجوز إثباتها، ويوقف في النصب بإبدال التنوين ألفاً، نحو: رأيت قاضياً. وإن كان غير منون فالأفصح في الرفع والجر الوقف عليه بإثبات الياء نحو جاء القاضي، ومررت بالقاضي، ويجوز حذفها، وإن كان منصوباً فبالإثبات لا غير.

* وإذا وقف على ما فيه تاء التانيث:

فإن كانت ساكنة لم تُغَيَّر، نحو: قامتُ.

وإن كانت متحركة:

فإن كانت في جمع نحو: المسلمات، فالأفصح الوقف بالتاء

وبعضهم يقف بالهاء.

وإن كانت في مفرد، فالأفصح الوقف بالهاء، نحو: رحمه

وشجره، وبعضهم يقف بالتاء، وقد قرأ به بعض السبعة في

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

[الأعراف: ٥٦].

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.